JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (64)
2024-08-05
https://jaspss.com

**بحث بعنوان**

# أثر الفوترة الإلكترونية على عمل أمين الصندوق ومحاسب القبض لدى البلديات

خالده حامد صويلح الخليفات

وزارة الإدارة المحلية ، محاسب – بلدية الأغوار الجنوبية

الأردن–الكرك / لواء الأغوار الجنوبية

هاتف:0798515084

E-mail: khledahklaifat981@gmail.com

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (64)
2024-08-05
https://jaspss.com

**المستخلص:**

نظراً لتفعيل الأنظمة الالكترونية وخدماتها بشكل فعلي لدى وزارة الادارة المحلية ، ولضرورة استكمال كافة اجراءات تلك الخدمات بشكل الكتروني وصولاً الى عمليات الدفع واستيفاء الرسوم والتي تتم بطريقة الفوترة الإلكترونية ، أصبح من الضروري دراسة مفهوم الفوترة الالكترونية ومدى تأثيرها على عمل أمين الصندوق ومحاسبي القبض لدى البلدية.

أمين الصندوق هو العمود الفقري للقسم المالي في أي بلدية ، حيث أنه يتسلم مهام وواجبات تتعلق بإيرادات ومصروفات البلدية ومراقبة التدفقات النقدية من والى صندوق البلدية ، ومع الاعتماد على الفوترة الالكترونية بحيث تتم التحصيلات المالي بشكل الكتروني وينعكس بشكل مباشر على حسابات البلدية جعل ذلك الدور الوظيفي لأمين الصندوق أسهل وأسرع وأكثر دقة خصوصاً في عمليات استخراج التقارير و اعداد الموازنات وتدقيقها.

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بضرورة تشجيع أمين الصندوق على التعامل بالفوترة الالكترونية حيث أنها وبناءً على تحليلات البيانات المالية في بلدية الأغوار الجنوبية ساهمت بتحسين كبير جداً على مستوى ايرادات الصندوق في النصف الأول للعام 2024 مقارنة مع السنوات السابقة ، كما أنها ساهمت بجعل دور أمين الصندوق ومحاسب القبض أسهل بكثير.

**الكلمات المفتاحية:** الفوترة الإلكترونية، البلدية، الخدمات الإلكترونية، أمين الصندوق، الفاتورة.

**Abstract:**

Due to the actual activation of electronic services system at the Ministry of Local Administration, and the necessity of completing all procedures for these services electronically, reaching the payment and collection of fees, which are done through electronic billing, it has become necessary to study the concept of electronic billing and its impact on the work of the treasurer at the municipality.

The treasurer is the backbone of the financial department in any municipality, as he receives tasks and duties related to the municipality's revenues and expenses and monitors cash flows to and from the municipality's fund. With the reliance on electronic billing so that financial collections are done electronically and are directly reflected in the municipality's accounts, this made the functional role of the treasurer easier, faster and more accurate, especially in the processes of extracting reports and preparing / auditing budgets.

The study came out with a set of results and recommendations related to the necessity of encouraging the treasurer to deal with electronic billing, as it, based on the analysis of financial data in the Southern Jordan Valley Municipality, contributed to a very significant improvement in the level of the fund's revenues in the first half of 2024 compared to previous years.

**Keywords**: electronic billing, municipality, electronic services, treasurer, invoice.

**المقدمة:**

يعتبر أمين الصندوق [1] في سياق البلديات هو الموظف الذي يتعامل بشكل مباشر مع الإدارة المالية بحيث يكون لديه القدرة على تخطيط موازنة البلدية وادارة التوقعات والتحولات المالية للبلدية المستقبلية سواء كانت قريبة أو بعيدة المدى، ويتميز بقدرته على الاستفادة من هذه التوقعات والتقديرات وتسييرها باتجاه يحقق الاستفادة من هذه التوقعات والاجراءات. كما أن أمين الصندوق مسؤول أيضاً عن تسجيل الذمم الدائنة والمدينة لدى البلدية وإدارة حساباتها ومتابعة الفواتير النقدية والآجلة و اصدار التقارير المتعلقة بها وتقديمها للإدارة المالية، بالإضافة الى كونه جزء من الخطة المالية و طرف أساسي بإعداد الموازنات السنوية للبلدية، وادارة الدفاتر والسجلات والوصولات وحفظها وتدقيقها والرقابة عليها.

كما يقع على عاتق أمناء الصناديق في البلديات المشاركة في الأمور الرقابية ومتابعة الأصول الثابتة والمخزون، لذا فهو المرجعية الأساسية لرئيس البلدية والمدير التنفيذي و أي شخص معني بالاطلاع على الأمور المالية للبلديات وذلك لكونه ملم بالوضع المالي بشكل عام ولديه القدرة على استرجاع الوثائق واعداد القوائم المالية والحسابية وتلخيص التحصيل المالي وعمليات الصرف والقبض التي تجري على صندوق البلدية.

واستناداً الى قانون الإدارة المحلية [2] والذي ينص على أن البلديات هي عبارة عن هيئات مستقلة مالياً وإدارياً وذات شخصية اعتبارية –أي أنها تعامل معاملة الفرد بالبيع والتملك والشراء– فإن أمورها المالية تعتمد بشكل أساسي على القسم المالي لديها والذي يقوم بإعداد موازنتها السنوية مما يزيد العبء على المحاسبين وأمناء الصناديق لدى البلديات ، حيث أن مسؤولياتهم وأدوارهم الوظيفية تختلف عن أقرانهم من الدوائر

الأخرى، حيث كانوا يتعاملون يومياً مع أكوام من الفواتير الورقية والوصولات والشيكات والمستندات المالية التي بحاجة الى السير بإجراءاتها منذ تسجيلها وادخالها الى حسابات البلدية وصولاً الى صرفها وعكسها كقيود مالية على الموازنة وصندوق البلدية، مع ضرورة الانتباه الى أن البلديات هي مؤسسات خدمية مسؤولة عن تقديم معظم الخدمات المجتمعية ابتداءً من النظافة والحفاظ على البيئة، انتقالاً الى مراقبة الأسواق والصحة والسلامة العامة، مروراً بشؤون التنظيم والتخطيط العمراني وفتح الشوارع وتعبيدها وصولاً الى اصدار رخص المهن والأبنية وتصاريح الانشاءات، فجميع تلك الخدمات على اختلاف الأقسام المعنية بتقديمها، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقسم المالي وأمين الصندوق سواء بعمليات القبض لصندوق البلدية أو الصرف منه لصالح المواطنين والمقاولين والموظفين.

وبالنظر إلى المهام والمسؤوليات الكثيرة المناطة بأمين الصندوق والتي تم ذكرها أعلاه ، فإن المحاسبين بشكل عام وأمناء الصناديق بشكل خاص قد يواجهون بعض المشاكل في تدقيق الكم الورقي من الوثائق المالية التي يتعاملون معها ، كأن لا تتطابق معهم الحسابات في البنوك مع النقد المتوفر في الصندوق (ولو كان الفارق فلسات بسيطة) ، وسواء بالزيادة او النقصان ، في الحالتين تعتبر مخالفة مالية على الموظف لدى الادارة المالية ، مما يشعرهم بالإحباط ويجعلهم في توتر دائم ومتيقظين لئلا يقعوا في هذا الخطأ.

ومع التوجه الحكومي في المملكة الأردنية الهاشمية الى التحول الرقمي والحكومة الالكترونية [3] منذ العام 2014 ، والذي ما زال قيد التنفيذ في كافة الأنظمة والدوائر الحكومية ، بدأت البلديات بالتحول الى حوسبة الأنظمة المالية لديها بإيعاز من وزارة الإدارة المحلية والتنسيق مع شركة أبو لبن لتكنولوجيا المعلومات ، وما ينطبق على كافة بلديات المملكة ينطبق على بلدية لواء الأغوار الجنوبية ، والتي تم اعتمادها نموذجاً للدراسة

في هذا البحث ، والواقعة في محافظة الكرك / وتعد من بلديات الفئة الثانية والتي بدأت في العام 2018 بالعمل على النظام المحوسب والذي يشمل الشؤون الإدارية (شؤون الموظفين، نظام الصادر والوارد) والشؤون المالية (الموازنات / الرواتب / وصولات القبض / مستندات الصرف / ادارة المستودعات) حيث بدأت الأعباء تتقلص شيئاً فشيئاً من خلال حوسبة ما نسبته 60% من الشؤون المالية ليتبقى ما نسبته 40% منها يعالج يدوياً من وصولات القبض الفرعية و رسوم رخص الانشاءات وبعض الوثائق والمخططات الصادرة من البلدية ، ووصولاً الى العام 2024 بدأت الوزارة بتفعيل نظام الخدمات الالكترونية عبر موقعها الالكتروني واضافة جزء كبير من الخدمات تحت مظلتها بحيث يعود ايراد هذه الخدمات الى البلديات وتحصيلها الكترونياً وعكسها على صندوق البلدية ، وهنا أصبح بالإمكان القول بأن نسبة الحوسبة في الأمور المالية قد وصلت الى ما نسبته التقريبية 85% ليتبقى 15% ما زالت قيد التطوير والتنفيذ للوصول الى النسبة 100% وتحقيق رؤية [4] وزارة الإدارة المحلية : "وزارة ذكية قادرة على تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة".

وما زال التطوير على الإدارة المالية في البلديات يسير باتجاه متقدم، حيث أن الوزارة وبالتشاركية مع الجهات المختصة في صدد تطوير الخدمات واضافتها لمظلة واحدة من كافة الأنظمة المالية ، مثل نقل الخدمات ضمن مشروع تطوير النافذة الواحدة ونقلها الى موقع الوزارة بدءاً من رخص المهن وجار العمل على نقل براءة الذمة المالية على المسقفات وضريبة الأبنية، وتعمل الوزارة على تدريب الموظفين في الأقسام المالية على التحول الى أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي اعتباراً من العام القادم، كما أن دائرة المشتريات الحكومية بدأت بالتعميم لبدء العمل بنظام الشراء الإلكتروني (JOPEPS) ونظام الفوترة الإلكترونية (NEIS) التابع لوزارة المالية ، وجميع هذه الأنظمة برقابة وموافقة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

واستناداً الى المعطيات الواردة أعلاه فيما يتعلق بتطوير الأنظمة المالية ، فإن ذلك بالتأكيد سينعكس على عمل المحاسبين وأمناء الصناديق لدى البلديات وعلى آلية التحصيل المالي و اعداد الخطط المالية والاستراتيجية للبلديات، من هنا تكمن أهمية الدراسة على أثر الفوترة الالكترونية على عمل أمناء الصناديق لدى البلديات.

**مشكلة الدراسة:**

كما ورد في المقدمة فإن البلديات هيئات مستقلة، هذا يعني أن خدماتها التي تقدمها ونفقاتها تعتمد اعتماد كلي على ايراداتها وتحصيلاتها المالية، وبما أن التحصيلات المالية قد بدأت بالاعتماد على الفوترة الالكترونية بنسبة كبيرة انقسمت الآراء ما بين مؤيد ومعارض لتلك الخطوة المفصلية، حيث يرى بعض المحاسبين وأمناء الصناديق من المعارضين أن تلك الخطوة قد تشكل تهديد بتقليص عدد المحاسبين لدى الدائرة المالية أو الاستغناء عن المسؤولين عن جزئية القبض بحيث أصبح الكترونياً، كما أنها تحدد من دورهم الوظيفي أو أن تلغيه تماماً، بينما يرى المؤيدين أنها سهلت عليهم الكثير من الاجراءات بحيث يصبح دورهم مقتصر على الاستعلام واصدار التقارير وعكسها على القيود المالية.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراسة أثر الفوترة الالكترونية على عمل أمين الصندوق في التطرق لأهمية مواكبة التطور التكنولوجي وعصر السرعة في انجاز المعاملات وتقليص الإجراءات الورقية قدر الامكان ودون الحاجة لرؤية المواطن والجدال معه في الأمور المالية ، كما تظهر أهمية الدراسة في بيان دور الفوترة الالكترونية في

أرشفة وحفظ السجلات المالية وتوثيقها وسهولة الرجوع اليها والبحث عنها بسرعة فائقة ، بالإضافة الى بيان مزايا وعيوب انظمة الفوترة الإلكترونية.

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة الى تحقيق ما يلي :

- بيان مفهوم الفوترة الالكترونية.
- توضيح مزايا وعيوب الفوترة الالكترونية.
- بيان اثر الفوترة الإلكترونية على عمل المحاسبين وأمناء الصناديق لدى البلديات.
- بيان اثر الفوترة الالكترونية على تحصيلات بلدية الأغوار الجنوبية.

**أسئلة الدراسة:**

- ما تأثير الفوترة الالكترونية على الأداء المالي في البلديات؟
- ما أثر الفوترة الإلكترونية على عمل أمين الصندوق لدى بلدية الأغوار الجنوبية؟
- هل للفوترة الإلكترونية دور في تعزيز ورفع ايرادات البلدية؟

**منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة على تحليل المعطيات الواردة من القسم المالي وأمين الصندوق لدى بلدية الأغوار الجنوبية بالأرقام والتحصيلات ومقارنتها مع التحصيلات ما قبل تفعيل الخدمات الالكترونية ، تسمى هذه المنهجية بالمنهج الوصفي التحليلي[5].

**مصطلحات الدراسة:**

حتى يتسنى للقارئ فهم هذه الدراسة بطريقة سلسة ، فيما يلي توضيح لأبرز المصطلحات والمفاهيم الرئيسية الواردة فيها مثل:

- البلدية [6]: مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي وإداري ، يديرها المجلس البلدي المكون من رئيس وأعضاء منتخبون يناط بهم مسؤوليات عدة بموجب القانون كإدارة أموال البلدية وأوجه صرفها و اعداد الخطط الاستراتيجية والتنموية في البلدية.
- أمين الصندوق [1]: هو مسمى وظيفي للشخص المعني بالتعامل مع صندوق البلدية بوارداته وصادراته (القبض والصرف) ومسؤول عن التعامل مع جهات الايداع (البنوك) ومتابعة وتسجيل الذمم الدائنة والمدينة وله دور كبير في اعداد الخطط المالية.
- الفوترة الإلكترونية [8]: هي ممارسة تجارية تشير إلى تبادل مستندات الفواتير بين الشركات (كبائع ومشتري سواء كانت السلعة مادية أو خدمية) وأتمتة معالجة الفواتير بحيث يتم الاستغناء عن الفواتير الورقية والمهام اليدوية غير الفعّالة والمعرضة للخطأ.

- الإدارة المالية [9]: هي عملية تطبيق مبادئ الإدارة (التخطيط ، التنظيم ، التوجيه والمراقبة) على الأنشطة والموارد المالية من النفقات والإيرادات والأصول.

**المبحث الأول: الفوترة الإلكترونية – مفهومها وأهميتها وخصائصها**

انتشر مصطلح الفوترة الالكترونية في الآونة الأخيرة بشكل كبير جداً ، خصوصاً في نهاية العام 2019 الى بداية العام 2020 وهي فترة انتشار وباء كوفيد-19 ودخوله الى المملكة الأردنية الهاشمية مما عزز التعامل الالكتروني في كافة المستويات لضمان ديمومة الأعمال في القطاعين العام والخاص على الرغم من وجودها منذ حوالي اكثر من عشرون عاماً إلا أنها تشهد زيادة بالتعامل بها لمزاياها العديدة.

**إذن، ما هي الفوترة الإلكترونية؟**

باختصار، الفوترة الإلكترونية هي ممارسة تجارية تشير إلى تبادل مستندات الفواتير بين الشركات ومعالجة الفواتير بشكل محوسب. فهي اجراء يلغي الفواتير الورقية والمهام اليدوية غير الفعّالة المعرضة للخطأ مثل إعادة إدخال البيانات يدويًا من الفاتورة إلى نظام الشراء أو التمويل الخاص بالمؤسسة المشترية. المعنى الحقيقي للفوترة الإلكترونية ينطوي على استرداد البيانات من فواتير الموردين، بتنسيق يدخل إلى نظام التمويل مباشرة دون أي نشاط إدخال بيانات من قبل المستخدم نفسه.

**لماذا تستخدم المؤسسات الفوترة الإلكترونية؟**

إن معالجة الفواتير يدويًا يستغرق وقتًا طويلاً ويتطلب جهدًا مكثفًا وعرضة للخطأ. وبفضل التكنولوجيا المناسبة والفوترة الالكترونية ، فإن الفواتير تتدفق بترميز متسلسل و أرقام ضريبة القيمة المضافة و أوامر

الشراء ، مما يساهم في تسريع عملية المعالجة ، بالتالي تسريع عملية الدفع وضمان ديمومة الموردون ، مما يؤدي إلى تحسين التحصيلات ورفع القيمة المالية للمؤسسة ورضا العملاء. وفقًا لهذه الدراسة، وصلت بلدية الاغوار الجنوبية إلى نقطة التحول عندما بدأت في الانتقال إلى الفوترة الإلكترونية منذ 2024/1/1 ومعالجة أكثر من 500 فاتورة شهريًا كرسوم عن الخدمات الالكترونية ورخص المهن ، حيث بلغت المبالغ التي تم تحصيلها في بلدية الأغوار الجنوبية عن الخدمات الالكترونية حتى تاريخ 2024/7/1 مبلغ وقدره (28984.450) ثمانية وعشرون ألفاً وتسعمائة وأربعة وثمانون ديناراً وفلـــ450ـــساً مقارنة مع المبالغ التي تم تحصيلها في عام 2023 قبل البدء بالفوترة الالكترونية والتي بلغت (16978) ستة عشر ألفاً وتسعمائة وثمانية وسبعون ديناراً ، حيث زادت التحصيلات بفارق كبير وقبل نهاية العام 2024 مما يبين تحسين مستوى التحصيل المالي لدى البلدية على أثر الفوترة الكترونياً.

**ما هي الاختلافات بين الفاتورة والفاتورة الرقمية والفاتورة الإلكترونية؟**

بغض النظر عن تنسيق الفاتورة وماهيتها ، فهي تحتوي على نفس المعلومات الأساسية، وبينما قد تكون المعلومات هي نفسها، يمكن أن تختلف تنسيقات الفاتورة على نطاق واسع.

- الفواتير الورقية التقليدية

لا تزال معالجة الحسابات الدائنة يدويًا هي الطريقة المفضلة للعديد من الشركات، خصوصاً الصغيرة منها لكن كما هو مذكور في المقدمة، التطور التكنولوجي أجبر الأغلبية العظمى بالاستغناء عنها، وعلى الرغم من ذلك ما زال البعض (ومنهم البلديات) مستمر في استخدام الشيكات الورقية لمعالجة المدفوعات.

➢ الفواتير الرقمية

الفواتير الرقمية[10] هي خطوة متطورة من الفواتير الورقية، والتي يتم إرسالها عادةً بتنسيق Word أو PDF عبر البريد الإلكتروني. بالنسبة للشركات التي تستخدم أتمتة الحسابات الدائنة وبرامج الفوترة، يمكن إدخال هذه الفواتير تلقائيًا في نظام الحسابات الدائنة للدفع، ومطابقة الفاتورة مع أوامر الشراء والإيصالات ، وتوجيه الفاتورة إلى أمين الصندوق للموافقة عليها، وإرسال الفاتورة إلى التطبيق المناسب للدفع. مع ذلك، إذا كان مستلمو الفاتورة الرقمية لا يزالون يستخدمون معالجة الحسابات الدائنة يدويًا، فإن الفاتورة الرقمية لا تفعل الكثير لتبسيط عملية عمل الحسابات الدائنة.

➢ الفوترة الإلكترونية

تتطلب الفوترة الإلكترونية الحقيقية استخدام تبادل البيانات إلكترونيًا، والذي يعمل على تنظيم البيانات بحيث تكون قابلة للقراءة لكل من المرسل والمستلم. تتطلب الفوترة الإلكترونية أن يكون لدى كل من المشتري والمستلم الأتمتة المناسبة لاستخدامها.

ومن الجدير بالذكر أن بلدية الأغوار الجنوبية تتعامل بالأنواع الثلاثة من الفواتير (الورقية / الرقمية / الالكترونية) ومثالاً على ذلك فإن أوامر الدفع ومستندات الصرف يتم تحريرها ورقياً وقد تكون مبنية على فاتورة رقمية تم ارسالها بصيغة الـ (word/pdf) ، أما عن خدمات رخص المهن فهي الكترونية بالكامل بحيث يتم قبضها من خلال (E-fawatercom) دون اي صيغة ورقية أو ايصالات قبض.

**إيجابيات وسلبيات الفوترة الإلكترونية**

هناك العديد من الفوائد الواضحة لتطبيق الفوترة الإلكترونية ، ويتجلى ذلك من خلال أتمتة العملية المالية، فإن ذلك يقلل بشكل كبير من تكاليف النفقات العامة، ويساهم في تحسين الإنتاجية والكفاءة ويلبي مبادرة الحفاظ على المساحات الخضراء من خلال الاستغناء عن الورق والطباعة. إضافة الى تحسين العلاقات مع الموردين نتيجة الدفع في الوقت المحدد وبأسلوب أكثر انسيابية وشفافية كون الأنظمة الالكترونية تحتسب الرسوم والضرائب والغرامات استناداً الى القانون المعمول به لرخص المهن[11] دون تدخل من القوى البشرية، مما يجعل رأس المال العامل والحقوق المالية سواء المستحقة أو النقدية للبلدية أكثر دقة. كما أن الفوترة الإلكترونية لها العديد من الفوائد لأصحاب المصلحة الأفراد أصحاب التمويل، وخاصة أصحاب الحسابات الدائنة، فإن التحسن في دقة المعالجة يسمح لهم بمعالجة الدفع بشكل أسرع بكثير وتقليل عدد النزاعات والاستثناءات حتى يتمكنوا من التركيز على الأنشطة ذات القيمة الأعلى. وفقًا لدراسة واقع الحال في بلدية الأغوار الجنوبية، فإن معالجة الفواتير وتحصيلها هي الجانب الأكثر كرهًا لمحاسبي القبض، لذا من خلال التخلص من هذه الخطوة وحوسبتها، بدأنا نلتمس تحسنًا في الروح المعنوية للعمل وفريقًا أكثر تحفيزًا. من ناحية أخرى، يمكن لفريق الإدارة ملاحظة تحسين عمالية الإنفاق والامتثال وتحسين رأس المال العامل. أما بالنسبة للموردين ، نظرًا لأنهم يحصلون على مستحقاتهم بشكل أسرع ولديهم عدد أقل من الفواتير المرفوضة، فسوف يستمتعون بعلاقة أكثر إنتاجية وتسوية أسرع للحسابات وإدارة نقدية محسّنة أيضًا.

وتصل فوائد تنفيذ الفوترة الإلكترونية على عدد لا بأس به من الأطراف المختلفة ، من شركات الاتصالات الى محلات بيع الأجهزة وصولاً الى الأفراد العاملين في المجال التقني ، حيث أن تفعيل الفوترة الإلكترونية

يساهم في تشغيل أيدي عاملة لإعداد البنى التحتية لهذه الغاية ، كما يحتاج الى أجهزة كمبيوتر وشبكات انترنت لتبادل البيانات. وعليه ، من الممكن تلخيص الفوائد والمميزات للفوترة الالكترونية في النقاط التالية:

1. زيادة الوضوح والدقة: إن استخدام الأنظمة الآلية، بما في ذلك الفوترة الإلكترونية، يمنح الادارة المالية رؤية أفضل لمالية البلدية وتدفقاتها النقدية، حيث أن نشاط الفواتير وأوامر الشراء والعقود جميعها مرئية. كما توفر الفوترة الإلكترونية رؤية متعمقة في الوقت الفعلي، لذلك فإن الإدارة على اطلاع دائم بمقدار ما أنفقته، وأين أنفقته، وأين تحتاج إلى التخفيض. ستتمكن أيضًا من مراجعة عملية الحسابات الدائنة بالكامل من البداية إلى النهاية، وعرض الفواتير المدفوعة بسهولة (سهولة الاستعلام)، وتلك التي لم يتم دفعها بعد، مع القدرة على اكتشاف أي تأخير محتمل في الدفع قبل أن يصبح مكلفًا.

2. تقليل استهلاك الورق : بالإضافة إلى توفير المبالغ المالية المدفوعة على الورق واللوازم ذات الصلة مثل الحبر والطوابع البريدية، فإن التحول إلى نظام آلي سيوفر على البلدية أيضًا أي تكاليف مرتبطة بهذا الورق الذي يجب أن يذهب إلى مكان ما، مثل توفير أرشيف لتخزين المستندات المالية.

3. توفير كبير في التكاليف: عند وضع الخصومات المفقودة وغرامات التأخير في الدفع وكمية كبيرة من البيانات المدخلة وتكلفة الورق والبريد في الاعتبار، فإن التحول إلى الفوترة الإلكترونية يمكن أن يقلل بشكل كبير من تكاليف العمالة، مما يتيح للموظفين استخدام مواهبهم بشكل أكثر إنتاجية. إن هذه المدخرات مجتمعة تقلل بشكل كبير من تكاليف معالجة الحسابات الدائنة.

4. القضاء على المدفوعات المكررة أو الاحتيالية: إن أنظمة الحسابات الدائنة اليدوية تلائم قدرًا كبيرًا من الخطأ البشري، بما في ذلك المدفوعات المكررة. ومن المؤسف أن نظام الحسابات الدائنة اليدوي أيضًا ناضج

للنشاط الاحتيالي. إن استخدام نظام الفوترة الإلكترونية يقضي على المدفوعات المكررة مع تقليل مخاطر تكاليف معالجة الحسابات الدائنة بشكل كبير.

5. الحد من المستندات المفقودة: في كل مرة يتم فيها إرسال فاتورة بالبريد، يفترض أصحابها أنها ستصل إلى وجهتها في الوقت المناسب. لكن من الممكن أن يتم فقد البريد أو تسليمه إلى العنوان الخطأ. ولكن حتى عندما يتم تسليم الفاتورة بشكل صحيح، فلا يوجد ضمان بأنها ستصل إلى المكتب الصحيح. غالبًا ما تكون الفواتير الورقية يتم تسليمها إلى الشخص الخطأ في البداية أو يتم توجيهها إلى جهة الموافقة، حيث يمكن أن تبقى لأيام. بالمقابل في الفاتورة الإلكترونية، سيكون هناك خياراً دائمًا بإمكانية الوصول إلى نسخة من الفاتورة، وحتى بعد معالجتها، بحيث يمكن الاحتفاظ بها في التخزين الإلكتروني، مما يجعلها سهلة الوصول في أي وقت.

6. تقارير ومستحقات أكثر دقة: لن تظهر كومة الفواتير الورقية الموجودة على مكتب أمين الصندوق في إجماليات التقارير حتى يقوم بإدخالها. باستخدام نظام الفوترة الإلكترونية، في اللحظة التي يتم فيها استلام فاتورة أو مسحها ضوئيًا في النظام (للفواتير الرقمية)، سيتم تضمين هذا الإجمالي في الصندوق.

إلى جانب المزايا العديدة، هناك بعض العيوب للفوترة الإلكترونية، خاصة وأن البلديات بدأت الآن في التحول إلى أتمتة الأمور المالية كافة ، إذن:

**ما هي تحديات الفوترة الإلكترونية؟**

لقد شهد قطاع البلديات على وجه الخصوص تأخيرًا كبيرًا في الانتقال إلى نظام الفوترة الإلكترونية، بسبب سلسلة من التحديات. حتى الآن، كان التحدي الأكبر هو وضع معايير مشتركة للفوترة الإلكترونية بين أنظمة الحسابات الدائنة والحسابات المدينة المختلفة والتي ستسمح بالتكامل السهل مع أنظمة تخطيط موارد المؤسسات الحالية. بدون وجود هذه المعايير، قد تكون الفوترة الإلكترونية أكثر استهلاكًا للوقت وتكلفة من أنظمة الورق اليدوية الحالية المعمول بها.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه الاستخدام الواسع النطاق للفوترة الإلكترونية إحجام البلديات الصغيرة عن تنفيذ المدفوعات الإلكترونية، والتي غالبًا ما تستشهد بقضايا أمنية. في حين أن العديد من البلديات الكبرى لديها الأنظمة اللازمة لتبني الفوترة الإلكترونية، إلا أنه فقط عندما تُظهر البلديات الأخرى اهتمامها بالانضمام إلى الصفوف، سيتم وضع معيار مشترك.

كما تُعد الموارد البشرية لدى البلديات من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المحوسبة والمتطورة ، حيث أن غالبية الموظفين من ذوي الخبرة قد لا يتقبلون العمل بالأنظمة الإلكترونية لكونهم اعتادوا طيل فترة عملهم على بالممارسات اليدوية فيعتبر الانتقال الى النظام الالكتروني قفزة نوعية وتشكل صعوبة بالنسبة لهم.

وأخيراً، إن عدم وجود هيكل تنظيمي موحد للبلديات كافة يبين الأدوار الوظيفية للموظفين يشكل عقبة في تطوير المنشآت البلدية ، بحيث يوجد تداخل بالصلاحيات والتكاليف الوظيفية ، لذا قد لن يكون للفوترة الالكترونية التسلسل الصحيح في قنوات الدفع للوصول للجهة المعنية فيها.

**المبحث الثاني: أثر الفوترة الإلكترونية على عمل أمين الصندوق**

نظراً لكون البلديات ومنذ نشأتها اعتادت العمل الورقي بكافة أقسامها والتي منها القسم المالي ، كانت الأمور المالية يدوية بشكل كامل أو أنها تنفذ باستخدام برنامج (Microsoft Excel) ، بدءاً من شؤون القبض والصندوق ، انتقالاً الى ايداع النقد في حسابات البلدية لدى البنوك التجارية ، ثم اصدار أوامر الدفع والشيكات التي بموجبها يتم صرف ذلك النقد حيث يتم تحريرها بخط اليد آنذاك، وفي نهاية كل عام يتم اعداد الموازنة السنوية للبلدية بكافة كشوفاتها من الأرصدة والنفقات والإيرادات وكشوفات المطابقة من خلال Microsoft Excel ، واذا كان هناك فارق ولو بضعة فلسات قد يستغرق الأمر الى اسابيع لاكتشاف الفرق، مما يجعل أمين الصندوق متيقظ دائماً ويقع على عاتقه مسؤولية كبيرة جداً لتدقيق القيود والقوائم المالية والسجلات المحاسبية لدى البلدية.

مع التطور التقني الكبير في كافة المجالات ، أصبحت البلدية تختلف اليوم بشكل كبير عما كانت عليه قبل حوالي الست سنوات الماضية، حيث بدأت الأمور المالية تسير في منحنى مختلف تماماً عما كانت عليه سابقاً ، فلو وضعنا تركيزنا على نموذج هذه الدراسة ألا وهي بلدية الأغوار الجنوبية ، لرأينا الفارق الكبير بين الأداء في المجال المالي بشكل أفضل ، فقد أصبح هناك مركزية لصندوق البلدية حيث أصبح الإيداع النقدي لدى حساب البلدية في بنك تنمية المدن والقرى ، وهذا الحساب مرتبط بالنظام المالي أبو لبن الذي بدأ العمل به منذ بداية العام 2018 وهو النظام المالي المعني بإدخال بنود الموازنة ومقدراتها وربطها مع الصندوق ليتم عكس النقد المقبوض من قبل أمين الصندوق أو تحصيلات ايفواتيركم ، ومن خلال نفس النظام يتم اصدار أوامر الدفع والمصروفات مما جعل متابعة الأرقام والمبالغ المالية بدقة وضمان عدم تجاوز مخصصات

الموازنة ، ويتيح نظام أبو لبن امكانية استخراج التقارير المالية والكشوفات بسهولة ويسر من خلال الاستعلام بالتواريخ والسنوات الحالية والسابقة لكونه يحتفظ بنسخ احتياطية بسيرفرات خاصة ، مما يعني الموثوقية و امكانية الوصول من داخل البلدية بأي وقت وسهولة الأرشفة.

وفي بداية العام 2020 وتزامناً مع وصول وباء كوفيد-19 الى المملكة الأردنية الهاشمية[12] ، والذي تسبب بإغلاقات شاملة ، تم تعليق الدوام الرسمي في بلدية الأغوار الجنوبية ، حينها تم تسليط الضوء على تحديات القبض اليدوي وعكسه على نظام أبو لبن، بدأ المراجعون التوجه إلى حل الفوترة الإلكترونية، خصوصاً في نظام ضريبة الأبنية والمسقفات ورخص المهن ، لكونها معاملات مستمرة وتأثرت بتعليق الدوام لدى البلدية. ومع الاقبال الكبير على الفواتير الالكترونية في كافة الدوائر الحكومية والبلديات ، تم التوجه من قبل وزارة الإدارة المحلية بتفعيل الخدمات الإلكترونية بكافة مراحلها من تقديم الطلبات الى معالجتها ، وصولاً الى اتخاذ إجراء بخصوصها واشعار مقدم الطلب بذلك ليتم الدفع الكترونياً ، بدأ هذا النظام منذ نهاية العام 2023 كإجراءات تدريبية وتمهيدية حيث بدأت فعلياً منذ تاريخ 2024/1/1 ، وهنا نقطة التحول حيث اصبحت اجراءات اكثر من 22 خدمة الكتروني بشكل كامل متاحة على موقع وزارة الإدارة المحلية. بدأت المسؤولية التي تقع على عاتق أمين الصندوق تتلاشى شيئاً فشيئاً ، فلم يعد يقبض مبالغ عالية في صندوق البلدية ليضطر الى ايداعها لدى بنك تنمية المدن والقرى ، فإن المبالغ المحصلة من الخدمات الإلكترونية تنعكس بشكل مباشر على حساب بلدية الأغوار الجنوبية لدى الصندوق المركزي ويمكن الاستعلام عنها واستخراج التقارير من بنك التنمية و حساب المدير المالي على نظام الخدمات الالكترونية ، بحيث تكون مفصلة حسب الخدمة و تاريخ الدفعة و موثقة بشكل كامل.

من هنا نستطيع القول بأن الدفع الإلكتروني والفواتير الالكترونية سهلت الكثير من أعمال الإدارة المالية بشكل عام وعمل أمين الصندوق بشكل خاص ، بحيث أصبح دوره مراقب لحركة الأموال وتدفقاتها من خلال التقارير ، والتي تظهر ارتفاعاً ملحوظاً لدى بلدية الأغوار الجنوبية مقارنة بالسنوات السابقة[13] ، كذلك تساعد هذه التقارير باتخاذ قرارات صائبة تخص الادارة المالية في بلدية الأغوار الجنوبية وتجنب الأخطاء المحتملة نتيجة للدقة الواردة في الفواتير الإلكترونية.

وكما جرت العادة ، فإن أي تغيير يظهر بشكل سريع يكون له مؤيد ومعارض ، حيث اعتبر البعض من أمناء الصناديق أن الفوترة الالكترونية ستكون سبباً في الاستغناء عن خدماتهم ، لكون العمليات المالية تسير الكترونياً بشكل كامل ، ولإقناعهم بأن هذه الخطوة ستسهل الكثير عليهم ، تم توفير التدريب والمساعدة الفنية اللازمة حسب الحاجة للأشخاص المعنيين بالعمل على الخدمات الالكترونية كمرحلة تجريبية وإتاحة المجال أمامهم بتقديم المشاكل التي تواجههم لضمان دقة واكتمال العمليات حسب الأصول، بالإضافة الى الرد على أية استفسارات واردة منهم وتقديم المعلومات لهم ، وجعلهم جزء أساسي من حل المشكلات التي تظهر خلال تسلسل العمليات وصولاً الى الدفع.

**النتائج والتوصيات**

أظهرت الدراسة نتائج عديدة أهمها الإجابة على أسئلة الدراسة وبيان مفهوم الفوترة الإلكترونية ومدى تأثيرها على الإدارة المالية لدى بلدية الأغوار الجنوبية ، حيث أثبتت الدراسة وجود تحسن كبير بالإيرادات لدى صندوق بلدية الأغوار الجنوبية في النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع السنوات السابقة وذلك نتيجة للفوترة الالكترونية والتي تراعي بنفس الوقت قانون رخص المهن وقوانين تنظيم المدن والقرى بحيث يجري

استيفاء الرسوم لكل معاملة بحسب فئة البلدية و الموقع ونوع التنظيم الذي تتبع له (سواء كان سكني أو تجاري) مما يضمن العدالة والمساواة بين المواطنين ، كما يغلق الباب أمام الرشوة والفساد والواسطة والمحسوبية في البلدية.

واستناداً الى النتائج الواردة في الدراسة ، فإنه يتوجب على البلديات بأن تتماشى مع الاجراءات التقنية الجارِ العمل بها ، ويجب مواكبة كافة التطورات التكنولوجية ولكافة كوادر البلدية بدءاً من الرئيس وأعضاء المجالس البلدية ، واعطاء النصيب الأكبر للأقسام المالية لما لذلك من تعزيز وتحسين لمستوى الموظفين العاملين في الإدارة المالية، و كذلك سهولة ادارة أموال البلدية بإيراداتها ونفقاتها و تدقيق موازنتها بسهولة ويسر ، مما ينعكس على شفافية البلدية وامكانية اعطاء المعلومة والخدمة لمتلقيها دون اية عقبات.

**الخاتمة**

نحن الآن في عصر السرعة والثورة التكنولوجية ، أصبح من الضروري ايجاد الانسجام بين الادارة المالية والتكنولوجيا ، هذا ما فعلته الفوترة الالكترونية ، حيث أصبحت المعاملات تسير دون قيود الزمان والمكان وبسهولة وسرعة كبيرة ، وأصبحت الإجراءات التقنية عبارة عن الجزء الأكبر من معالجة البيانات المالية كما أن هذه الاجراءات اختصرت جزءاً كبيراً من العمليات والاجراءات الروتينية التي كانت واجبة على أمين الصندوق.

وبالرغم من العقبات التي تواجه نظام الفوترة الالكترونية الا أنه ما زال مستمراً وقيد التطوير والتحسين ليكون النظام الساري لدى البلديات ، حيث أن الوزارة بصدد تطوير المزيد من الخدمات ووضعها ضمن قائمة

الخدمات الالكترونية ، لذا من الواجب الاعتراف بأن الحوسبة و الفوترة الالكترونية سيكون لهم دور كبير جداً في تحسين الإدارة المالية وتعزيز الأداء لدى القسم المالي وتعزيز الموازنة و حجم الإيرادات فيها.

**قائمة المراجع:**

(1)- خولة سعد العبابسة ، " مهام ومسؤوليات أمين الصندوق في المؤسسات المالية " ، المجلة العربية للنشر العلمي - الاصدار الخامس- العدد ٤٩ ،5798 -2663 : ISS ، 2022/11/2

(2)- موقع وزارة الإدارة المحلية - التشريعات - القوانين - قانون الادارة المحلية رقم (22) لسنه 2021: https://www.mola.gov.jo/Ar/Pages/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86 تمت الزيارة في 2024/7/28 الساعة : 4:00 مساءً

(3)- خيري مصطفى سعيد كتانة & ,سحر فالح عوض أبو جارور. (2016). الحكومة الإلكترونية في الأردن: التحديات و الفرص .رماح للبحوث و الدراسات.11-1 ,(3261)21 ,

(4)- موقع وزارة الإدارة المحلية - عن الوزارة ، الرؤية : https://www.mola.gov.jo/Ar/Pages/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9_%D8%B9%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9 تمت الزيارة في 2024/7/28 الساعة : 4:03 مساءً

(5)- محمد تيسير ، " ما هو المنهج الوصفي التحليلي، وأهم خطوات اعداده؟ "، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، مقالة منشورة بتاريخ 2023/3/21

https://blog.ajsrp.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A/ ، تمت الزيارة بتاريخ 2024/7/22.

(6)- علية سيوط & ,عبد الغاني حسونة .الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية (Doctoral dissertation).

(7)- BELAMRI, YASMINE CHERIFA. دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية. 2021.

(8)- د. عدنان تايه النعيمي+ أ. د أرشد فؤاد التميمي & ,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. (2019). الإدارة المالية المتقدمة. Yazouri Group for Publication and Distribution .

(9)- عبد الكريم الدلجاوى, ا. ع. ا & .,احمد عبد الصبور. (2023). دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في تحسين أداء مصلحة الضرائب المصرية. L'Egypte Contemporaine, 114(552), 9-116 .

(10)- موقع وزارة الإدارة المحلية – التشريعات – القوانين – قانون رخص المهن رقم (28) لسنه 1999 وتعديلاته:

https://www.mola.gov.jo/Ar/Pages/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86 تمت الزيارة في 2024/7/28 الساعة : 4:00 مساءً

(11)-تقارير الخدمات الالكترونية – تحصيلات رخص المهن – حساب المدير المالي / موقع وزارة الإدارة المحلية – الخدمات الالكترونية ، تمت الزيارة في 2024/7/28 الساعة : 9:00 صباحاً